

**التحديات التي تواجه تطبيقات اللامركزية والحكم المحلي وتقديم الخدمات
في قضاء الحلة بمحافظة بابل -العراق 2010-2011**

**الأستاذ الدكتور علي هادي حميدي الشكراوي
جامعة بابل -كلية القانون**

عمان/ 8-9 أيار 2011

محاور الدراسة (*):

مقدمة:

تتزايد فرص نجاح الحكم المحلي الديمقراطي مع تطبيقات اللامركزية الإدارية والمالية والسياسية ، وخاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين . ويمكن تحديد مدى ذلك النجاح ، على أساس المعايير الآتية :

- 1-انفتاح الحكام المحليين على مواطنيهم واستشارتهم .
- 2-تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع المواطنين .
- 3-تطبيق معايير الشفافية والمساواة في كافة المجالات .
- 4-تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتلبية احتياجاتهم .
- 5-فعالية القدرة المؤسسية للحكم المحلي .

ولعل من أهم التحديات التي تواجه تطبيقات اللامركزية والحكم المحلي وتقديم الخدمات في قضاء الحلة كانت تتمثل فيما يأتي :

أولاً - قلة مبادرات المواطنين في القضايا المحلية وضعف استجابة الحكومة المحلية لها .

ثانياً-عدم انسجام الإرادات السياسية بشأن تفويض صلاحيات إلى الإدارات المحلية في مجال تقديم الخدمات الى المواطنين .

الثالث-عدم وجود نظم محلية للإيرادات ، ولوضع الميزانيات ، وللتخطيط المحلي .

رابعاً-ندرة تطبيقات اللامركزية المالية على مستوى الحكم المحلي .

امساً-ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين وتردي نوعيتها .

سادساً-انعدام مشاركة المواطنين والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في التخطيط التنموي المحلي لقضاء الحلة .

(*)-اعتمدت هذه الدراسة على نتائج برنامج UNOPS : تقييم الحكم المحلي في العراق -قضاء الحلة لعام 2010 ، الذي أجراه فريق العمل المكون من الأستاذ حسين الأنباري و الأستاذ عباس الأسدي والأستاذ خالد الربيعي والأستاذة وفاء الجميلي والأستاذ الدكتور علي الشكراوي & منسقة البرنامج الدكتورة أسماء الهاشمي . مع ملاحظة أنه هذه الدراسة تتاح في هذا الموقع للباحثين للإفادة منها علمياً فقط .

أولاً - مبادرات المواطنين في القضايا المحلية ومدى استجابة الحكومة المحلية لها :

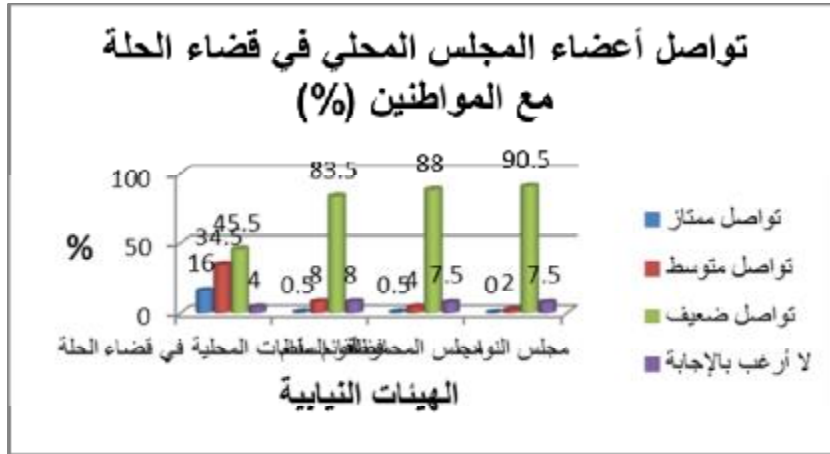
يمكن بيان ضعف المبادرة الشعبية على المستوى المحلي وضعف الاستجابة لها من خلال ما يأتي :

1- الانفتاح والتشاركية بين المجلس المحلي و المواطنين :

من السهولة بمكان تحديد الضعف الواضح في الانفتاح والتشاركية بين المجلس المحلي و المواطنين ، رغم إن اجتماعاته وجلساته مفتوحة نظريا أمام المواطنين و وسائل الإعلام . ولكن واقعا كان حضور المواطنين لتلك الجلسات أمرا نادر الحدوث . ومن هنا لا بد من سعي المجلس المحلي نحو زيادة وسائل انفتاحه على المواطنين ومبادراتهم ، وتهينة الظروف المناسبة لمشاركتهم الواسعة معه في جميع المسائل والقضايا التي تهمهم ، وإعلامهم بمختلف وسائل الإعلام بكل مايتعلق بالمواضيع ذات العلاقة وتوقيتاتها. وبما يؤدي الى تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة بين الطرفين .

2- استشارة الحكومة المحلية المواطنين وانعدام استفتائهم :

عقد أعضاء المجلس المحلي بعض الاجتماعات التشاورية مع المواطنين ، ولكنهم نادرا ما استخدموا استطلاعات الرأي العام في استشارتهم ، ولم يعتمدوا المنتديات الاجتماعية ، ولم يلجئوا إلى الاستفتاء الشعبي بهدف معالجة مسائل صعبة تتعلق بالسياسات العامة في المنطقة . ويتضح الضعف الشديد في تواصل موظفو السلطات المحلية مع المواطنين استنادا إلى نتائج المسح الميداني للأسر ، كما يأتي :



وعلى أساس ذلك ، يتعين على الحكومة المحلية عامة والمجلس المحلي خاصة ، القيام بتعزيز التواصل مع المواطنين من خلال استشارتهم واستفتائهم في قضايا تهمهم وتعنيهم بالدرجة الأساس .

3- استجابة الحكومة المحلية لاحتياجات المواطنين :

تميزت استجابة الحكومة المحلية لاحتياجات المواطنين بالضعف ، رغم أنها تستقبل شكاويهم عن طريق صندوق الشكاوى وعن طريق اللقاء المباشر مع القائم مقام والمجلس

المحلي ، حيث لا توجد لجنة مختصة لتلقي شكاوى المواطنين . وقد رأت نسبة (83.5 %) من مواطني القضاء ضعف أداء السلطات المحلية في هذا المجال .
لذا يكون من المهم تعزيز استجابة الحكومة المحلية فيما يتعلق بأولويات المواطنين واحتياجاتهم ومقترحاتهم وشكاواهم من خلال آليات مؤسساتية وليست شخصية . وتشكيل لجنة ختصة باستقبال مقترحات وشكاوى المواطنين ، وطرحها ومتابعتها مع الجهات المختصة ، ووضع نظام متطور للشكاوى من حيث استلامها ومعالجتها ومتابعتها وتوثيقها .

ثانياً-الإرادات السياسية وتفويض صلاحيات إلى الإدارات المحلية في مجال تقديم الخدمات:

لم يذهب صانع القرار العراقي في اتجاه منح الحكومات المحلية مجالاً تنفيذياً مناسباً يؤهلها تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين ، رغم وجود منظومة قانونية تمنح تلك الحكومات المحلية هذا الاختصاص .
ولعل تصميم هيكلية الوحدات الإدارية ، خاصة الأقيضية والنواحي الذي بقي على حاله ، وما نجم عنه من تداخل في الاختصاصات ، ومن ثم سيطرة الجانب الأقوى-الأعلى على الجانب الأضعف -الأدنى .

1-هيكلية قضاء الحلة :

يوجد تداخل واسع النطاق بين اختصاصات وصلاحيات ومؤسسات و دوائر قضاء الحلة والمحافظه ومجلس المحافظة أدى إلى تحجيم دوره وتأثيره في أداء واجباته عملياً إزاء المواطنين خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية .

ومن هنا تأتي أولوية تمكين المجلس المحلي والقائم مقام من إدارة الشؤون المحلية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي بصورة أفضل ، من خلال إعادة هيكلية قضاء الحلة ، وتحديد صلاحيات كل من المجلس المحلي والقائم مقام ، وفك التداخل الحاصل في الاختصاصات مع المستويات الحكومية الأخرى ، ومن ثم تفعيل تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية على أسس سليمة وصحيحة .

2-تطبيق مشوه للامركزية الإدارية الإقليمية :

استمرار التطبيقات في العراق عملياً و واقعياً وفق مسارات أساليب المركزية ، رغم التحول القانوني في اعتماد أساليب اللامركزية .
لذا يتعين تحقيق تطبيق سليم لمبادئ اللامركزية الإدارية الإقليمية ، في أن تكون لكل منطقة محلية مصالح وحاجات وأولويات خاصة بها ، ينهض فيها مجلس محلي منتخب ، يكون خاضعاً لرقابة الحكومة الاتحادية .

الثالث-مدى وجود نظم محلية للإيرادات ، ولوضع الميزانيات ، وللتخطيط المحلي :

يمكن بيان حقيقة عدم وجود أنظمة محلية لتحصيل الإيرادات ، ووضع الميزانيات ، والتخطيط التنموي ، مما يأتي :

1-الميزانية السنوية :

لا توجد ميزانية خاصة على مستوى قضاء الحلة ، وينسحب القول على المجلس المحلي والقائم مقام .

ولا يقوم مجلس المحافظة بتقسيم الميزانية على الاقضية والنواحي ، بل إن آلية التوزيع المعتمدة من قبله تكون بتقسيم الميزانية على الدوائر الموجودة في المحافظة وفي القضاء .

2-نظم الإيرادات :

تكون عائدية إيرادات جميع دوائر الدولة ذات التمويل المركزي الموجودة في قضاء الحلة بمحافظة بابل إلى وزارة المالية الاتحادية .

فعلى مستوى المحافظة يمكن ملاحظة وجود بعض الإيرادات البسيطة الناجمة عن مقالع الرمل والحصى ، وبدلات إيجار دور سكنية حكومية ، إيرادات منتجع بابل السياحي المتمثلة بالفندق والمحلات والمطعم ، علما بأن جميع تلك الإيرادات تذهب إلى وزارة المالية الاتحادية .

وفيما يتعلق بالعائدات التي يجمعها قضاء الحلة ، من خلال الضرائب والرسوم المحلية ، فإن وزارة المالية الاتحادية تقوم بجمع الإيرادات من كافة دوائر الدولة (جميع القطاعات) ذات التمويل المركزي الموجودة في القضاء . ولا يمكن لتلك الدوائر صرف أية مبالغ من تلك الإيرادات بجميع أنواعها ، حيث تقوم الوزارة برصد تخصيصات النفقات التشغيلية والرواتب بعد إعداد دراسة جدوى من تلك الدوائر مع تمويل تلك التخصيصات . ولا يمكن معرفة حصة المحافظة ولا القضاء منها عند تخصيص الموازنة.

لقد بلغت إيرادات دائرة ضريبة بابل (وسط و جنوب بابل لعام 2009 حوالي) 8.828.997.000 (مليار دينار ، بينما بلغت الإيرادات (5.013.800.211) مليار دينار للفترة من 1/2 - 30 / 5 / من عام 2010 . وتقدر الضرائب التي يجمعها قضاء الحلة من خلال دوائر الكهرباء والماء والضريبة والمرور والبلدية والاتصالات والنقل ، بما يقارب (25) مليار دينار سنويا .

3-التخطيط :

تتطلب عمليات التخطيط المحلي وجود منظومة معلوماتية محلية و خطط تنموية استراتيجية .

أ- منظومة معلوماتية محلية متكاملة :

عدم وجود منظومة معلوماتية محلية أو قاعدة بيانات تغطي كافة مجالات محافظة بابل عامة و قضاء الحلة بخاصة يمكن الاستفادة منها في عمليات التخطيط .

وعليه فمن المهم جدا البدء في تأسيس منظومة معلوماتية محلية أو قاعدة بيانات تغطي كافة مجالات محافظة بابل عامة و قضاء الحلة بخاصة للاستفادة منها في مختلف عمليات التخطيط والتطوير . مع أهمية استكمال متطلبات مركز المعلومات في الحلة. وذلك

بهدف إيجاد مؤسسة معلوماتية يمكن أن تستقى منها البيانات والمعلومات التي يمكن توظيفها في تحقيق تنمية وتطور في جميع مجالات الحياة في محافظة بابل بكافة أقصيتها.

ب-القدرة المؤسسية : خطط واستراتيجية التنمية :

- وضعت للحكومة المحلية عدة وثائق حددت من خلالها الرؤية طويلة المدى، والغايات والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها ، وكما يأتي :
- 1-إستراتيجية تنمية محافظة بابل / تشرين الثاني 2007-2012 .
 - 2-خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأحياء القديمة ضمن مركز قضاء مدينة الحلة حزيران 2007 -2012 .
 - 3-وثيقة استراتيجية تنمية محافظة بابل / أيار 2010-2014 .

ويواجه تنفيذ تلك الخطط عقبات سياسية وإدارية وعملية ، بدليل أنها لم تحقق نتائجها في تقديم الخدمات المطلوبة والكافية للمواطنين .

ويتعين على وجه الخصوص أن يقوم المجلس المحلي والقائم قام بوضع خطة استراتيجية مدتها أربع سنوات تتضمن رؤية واضحة لقضاء الحلة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى . وفيها تحديد واضح و واقعي للأهداف وآليات العمل التنفيذية ، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية ، ومن ثم معالجة القصور الواضح في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من قبل الحكومة المحلية .

رابعاً-تطبيقات اللامركزية المالية على مستوى الحكم المحلي :

يشير التطبيق العملي إلى تبعية الحكومات المحلية مالياً إلى الحكومة الاتحادية ، وكما يتضح مما يأتي :

-ميزانية قضاء الحلة :

عدم وجود ميزانية خاصة بقضاء الحلة ، سواء أكانت على مستوى المجلس المحلي أو القائم مقام . ومن ثم يكون تمويل الحكومة المحلية فيه تمويلاً مركزياً و بنسبة (100 %) .

لذا فلا بد أن يخصص مجلس المحافظة لقضاء الحلة ميزانية خاصة به ليتمتع بالاستقلال المالي الذي يدعمه في تنفيذ مشاريع ذات مصلحة خاصة بسكان القضاء ولها الأولوية من وجهة نظرهم ، ومن ثم سيكون أداء الحكومة المحلية واستجابتها أفضل عندما تكون قادرة على تحديد الأولويات الخاصة بالمنطقة وان تصمم مشاريع لتبليتها وهي ضامنة بوجود المبالغ التي ستنفذ فيها ، فضلا عن تطبيق أسس اللامركزية الإدارية الإقليمية بصورة صحيحة .

امسأ-مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين :

يتبين مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ، ومدى قدرة الحكومة المحلية على تقديمها من خلال ما يأتي :

1- البرامج التنموية التي تستهدف الفقر والبطالة والأمية والمرأة :

يمكن وبسهولة ملاحظة قلة تنفيذ برامج تنمية تستهدف الفقر والبطالة والأمية والمرأة ، في قضاء الحلة وخاصة في المناطق الفقيرة .
ولاشك في ان معالجة الفقر والبطالة والأمية والمرأة ، في قضاء الحلة ، له علاقة وثيقة برفع نسب وفعالية المشاركة السياسية للمواطنين ودرجة استجابة الحكومة المحلية لهم .

2- تزايد نسب البطالة بين الشباب :

وجود نسبة بطالة كبيرة في قضاء الحلة ، تركزت في فئة الشباب الأولى من (15-24) ، فقد بلغت (20.27 %) ، وفي فئة الشباب الثانية من (15-24) بلغت (14.54 %) ، ومثلت بطالة النساء ما يقارب ثلاثة أضعاف نسبة الذكور .
ولا شك في إن هذا الأمر يلقي بضلاله على الأعداد الكبيرة من سكان قضاء الحلة الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر ، رغم وجود سياسات تسعير تفضيلية للفقراء في مجال الخدمات الأساسية .

وعليه يكون من الضروري تشجيع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على إقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات ، لتأهيل وتدريب العاطلين عن العمل . وتقديم قروض ميسرة ، وإقامة أية مشاريع صغيرة سواء أكانت صناعية أو زراعية وغيرها ، هدفها استيعاب العاطلين عن العمل وتشغيلهم بصورة مؤقتة أو دائمة .

3-تزايد السكان المستمر مع عدم كفاية الخدمات الأساسية في قضاء الحلة :

بلغ مجموع سكان مركز قضاء الحلة (484007) نسمة ، وبنسبة (70.9 %) من إجمالي سكان القضاء . ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الزيادة السنوية الطبيعية لسكان قضاء الحلة في السنوات العشرة القادمة أكثر من (3.2 %) . ومن ثم فإن هذه الكثافة السكانية سوف تولد ضغوطا كبيرة على الموارد وعلى قطاعات الخدمات كالماء ، والكهرباء ، والصرف الصحي والطاقة من غاز ونفط ومشتقاتها ، وكذلك تؤدي إلى ضغوطا كبيرة على قطاعات الإسكان والصحة والتربية والتعليم والأمن والمرور وغيرها ، ويزداد الأمر سوءا عندما نعرف إن جميع تلك القطاعات هي أصلا غير قادرة على مواجهة تلك الضغوط السكانية الحالية والمستقبلية .

وعلى أساس ذلك تبرز أهمية نشر الوعي الصحي وتشجيع الثقافة الإيجابية التي تتلاءم مع متطلبات العيش الكريم واللائق للأسرة في العصر الحديث ، فضلا عن أهمية إطلاق المشاريع الاقتصادية والصناعية التي تجذب المواطنين من مركز قضاء الحلة إلى أطرافه التي تقل فيها الكثافة السكانية للعمل والسكن .

4- خدمات القطاع الخاص :

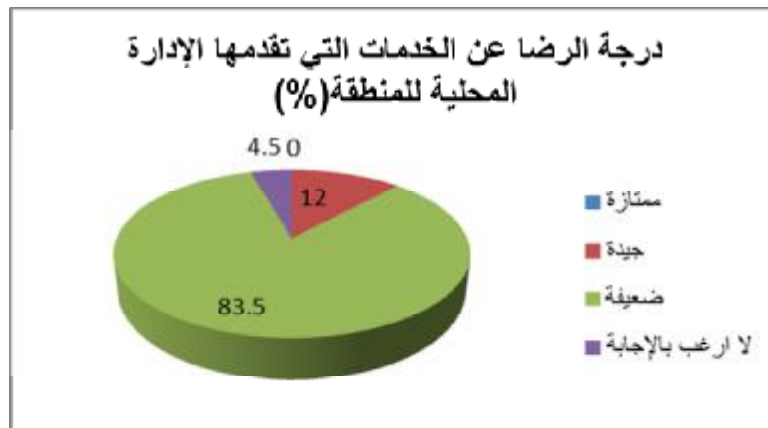
يوجد ضعف شديد في الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى المجتمع المحلي من جهة ، وعدم اهتمام الحكومة المحلية في تسهيل قيام شركات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى . وقد أكدت نتائج الاستبيان الأسري ضعف الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى المجتمع المحلي .



لذا من المهم جدا تشجيع الشركات مع القطاع الخاص ، وحل الصعوبات وإزالة التعقيدات التي تحول دون تحقيق ذلك ، على المستويين المحلي و الوطني ، خاصة تلك المتجسدة في القصور القانوني ، وشدة التعليمات ، والوضع الأمني ، والتطبيق الرأسمالي المشوه ، وبقياء التطبيقات الاشتراكية المعيقة للحافز الفردي وتطور الاستثمار والشركات . ولا بد في هذا السياق ، إنشاء شركات محلية بين الحكومة المحلية و القطاع الخاص الذي تمثله غرفة تجارة الحلة واتحاد رجال الأعمال واتحاد الصناعيين ، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة في قضاء الحلة ، لما له من أثر كبير على تحديد أولويات مواطني المنطقة واحتياجاتها ومن تلبيتها في إطار من التعاون المشترك المثمر .

5-تقييم المواطنين للخدمات المقدمة لهم من الحكومة المحلية :

لقد أكد (94 %) من مواطني مركز قضاء الحلة على ضعف مستوى الخدمات العامة المقدمة في المنطقة بشكل عام ، كما كانوا غير راضين عن توفير الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية لمنطقتهم وفقا لنتائج استبيان تقييم الحكم المحلي في قضاء الحلة .



واستناداً إلى نتائج المسح الميداني للأسر ، كانت نسبة الفقراء الراضين عن توفير الخدمات البلدية هي (4.5) ، وهي نسبة ضئيلة جداً . بينما كانت نسبة الشباب من عمر (18-28) الراضين عن توفير الخدمات البلدية هي (4.5) ، وهي نسبة ضئيلة جداً .

كما كان تعاون كبار موظفي المجلس المحلي (مسؤولي الإدارة المحلية ، مدراء الدوائر) مع المواطنين استناداً إلى نتائج المسح الميداني للأسر ، بالنسب الآتية :

أ-3.5 % متعاونون بدرجة كبيرة .

ب-34.2 % متعاونون بدرجة متوسطة .

ج-42.7 % غير متعاونين .

سادساً-مشاركة المواطنين والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط التنموي المحلي :

يمكن ملاحظة عدم وجود منهجية مؤسسية منظمة لعملية التخطيط القائم على المشاركة المحلية ، من خلال ما يأتي :

أ- تمكين النساء ضمن عضوية المجلس المحلي :

عدم وجود نساء يمثلون المرأة ضمن عضوية المجلس المحلي في الدورة الحالية لقضاء الحلة .

وعليه يتوجب إضافة نساء إلى عضوية المجلس المحلي الحالي ، وتطبيق كوتا النساء أيضاً في تشكيلته القادمة على أساس الانتخابات التي ستجرى وفق القانون ، وتمكين المرأة فيه ، ومنحها فرصة مناسبة لكي تؤدي دوراً أكبر في إدارة الشؤون العامة المحلية وعدم تهميشها كونها تمثل نصف عدد المجتمع ، وعدم مخالفة الدستور والمنظومة القانونية ذات العلاقة .

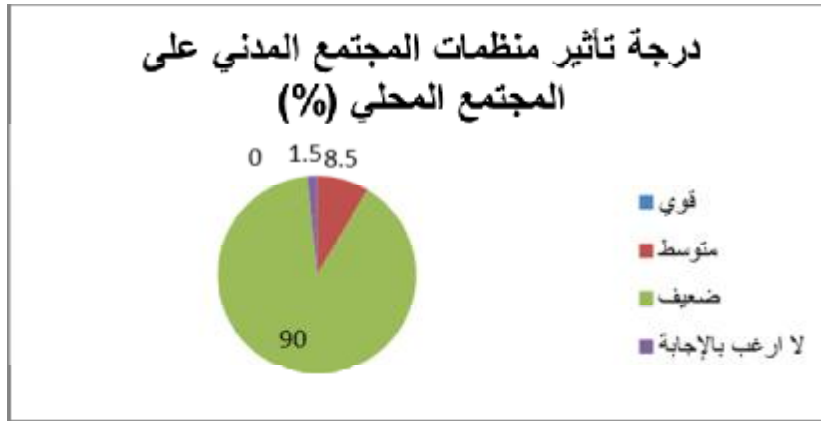
ب- الشفافية بين الحكومة المحلية والمواطنين :

وجود ضعف واضح في الشفافية والثقة والتواصل والمشاركة بين الحكومة المحلية والمواطنين ، على الرغم من إمكانية للمواطنين الإطلاع على الوثائق في مقر مجلس قضاء الحلة ، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال مراجعتهم للمجلس المحلي أو القائم مقام .

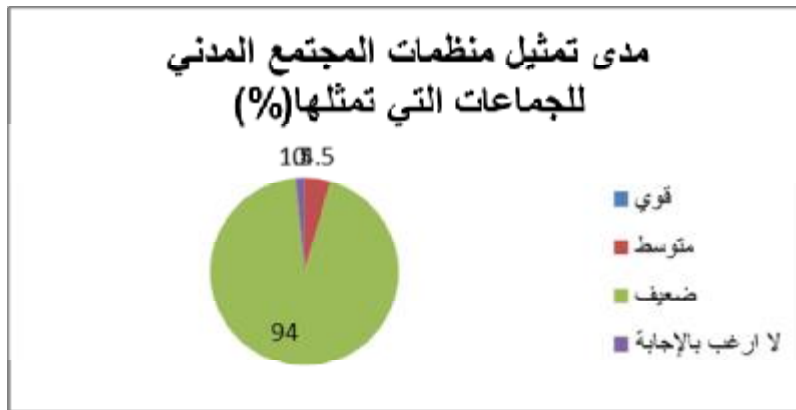
ولكن من المهم جداً أن تبادر الحكومة المحلية بنفسها في إطلاع المواطنين على الوثائق والمعلومات التي تهمهم ، كون ذلك أحد حقوقهم . وان تقوم بإنشاء موقعاً إلكترونياً (website) خاص بالحكومة المحلية للتواصل ، وتوفير المعلومات عن القضاء وإدارته وأجهزته الإدارية وماليته .

ج- ضعف دور وتأثير منظمات المجتمع المدني :

على الرغم من إن عدد منظمات المجتمع المدني (NGOs) العاملة في محافظة بابل (55) منظمة و في قضاء الحلة (25) منظمة مسجلة . لكنها لا تعد قوة مؤثرة في المجتمع المحلي بما فيها الاتحادات والنقابات المختلفة . ومن ثم تكون تلك المنظمات وسيلة ضغط ضعيفة جدا على الحكومة المحلية والاتحادية . وكما يتضح ذلك من نتائج الاستبيان الأسري :



ويرى (94 %) من مواطني مركز قضاء الحلة إن منظمات المجتمع المدني لا تمثل بصورة حقيقية للجماعات التي تدعي تمثيلها .



لذا فمن المهم تنظيم اجتماعات دورية منتظمة أو اعتماد وسائل أخرى للتواصل والتعاون بين الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في قضاء الحلة . ولا بد من عمل شراكات معها . فضلا عن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها وفق القانون وبما يسهم في نشرها للوعي السياسي والثقافي ، باستخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصال المتاحة لها .

-د-قلة توفير المعلومات العامة للمواطنين :

قلة توزيع المجلس المحلي المواد المطبوعة التي توفر معلومات للمواطنين . وعدم إقامة معارض عامة للمواطنين للتواصل معهم . و عدم استخدام تقنيات الحاسوب (الإنترنت والبريد الإلكتروني) . بينما أجرى أعضاء المجلس المحلي لقاءات و برامج منتظمة مع وسائل الإعلام المحلية والوطنية .
فلا بد من أن يقوم المجلس المحلي بتوزيع المواد المطبوعة للمواطنين واستخدام تقنيات الحاسوب (الإنترنت والبريد الإلكتروني) كجزء من آلية تحقيق التواصل مع المواطنين .

-خاتمة :

إن تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية ، تطبيقا سليما ، وفق مبادئها الأصلية العامة ، يمكن أن يحقق نجاحات تنموية كبيرة ومنتظمة ومستدامة في مجال تحديد الأولويات والاحتياجات المحلية ، ومن ثم اعتماد وتنفيذ المشاريع بشفافية ومشاركة تفاعلية ومسائلة ، بهدف توفير وإنتاج السلع والخدمات الأساسية من خلال الشركات مع عناصر الحكم المحلي الأخرى ، وتقديمها إلى المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
ويشير الواقع الفعلي إلى إن العراق في حاجة ملحة التي تحقيق إصلاحات هيكلية في المنظومة القانونية -التشريعية المتعلقة بتنظيم اللامركزية الإدارية الإقليمية ، كما هو في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في سياسات تطبيقها على أرض الواقع وخاصة على صعيد تحديد اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وإزالة التداخل الحاصل فيما بينها عمليا .

ali_al_shokrawy@yahoo.com